مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد3 ، العدد5، (جانفي2015) EISSN : 2600-643x

عمل المرأة في الجزائروقضايا الهوية والنوع الاجتماعي

نساخ فطيمة
جامعة الجزائر2

.ملخص:

ينطوي عمل المرأة باعتباره قضية من قضايا التحليل السوسيولوجي المعاصر على حيز معتبر من المكونات والعوامل التي تتاح للباحثين في هذه الظاهرة الكشف والتخليل والتقدير، لما تتضمنه آليات تنظيم أدوار الفئات الاجتماعية وطرق تقسيمها، وحساب كل ذلك ضمن إطار العلاقات الاجتماعية السائدة ضمن معطى مجتمع تحدده عوامله وظروفه الإنسانية والتاريخية، والمداخل المعتمدة في تحديد حركة واتجاه الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي والثقافي والإنساني لمختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما سيعطي هوية وانطباعا للإطار العام الخاص بالتنسيق والتحديد لجميع المفاعيل الاجتماعية، في مجتمع ما زال متمسكا بميراثه الريعي في توزيع الأدوار وتنظيمها على أساس قواعد مقننة ومضبوطة لا تقبل التعديل ولا التغيير وهي بذلك تمكنها من ابتكار الوسائل المناسبة لتحسين وضعيتها النفسية التي تؤثر في واقع ومستقبل عمل المرأة في مجتمع جزائري، هذا كله في مجتمع مازالت بعض القيم السائدة فيه تعد موانع وحدودا مثبطة في وجه عمل المرأة وقدرتها على التحرر والاستقلال من التبعية المالية والمادية للأطر التقليدية في ضبط وتحديد المنافع والمصالح والأدوار.

.مقدمة:

من المواضيع التي نالت قسطا معتبرا من الاهتمام الدراسي والتحليل العلمي من قبل العديد من التخصصات، ومن بينها كثير من تخصصات علم الاجتماع، هو موضوع المرأة وقضية تقديرها وتثمينها في إطار تحديد مسؤوليات وحدود النوع الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بالمقامات النفسية والفكرية والمعرفية للمرأة وممارسة كل حقوقها في

لعب الأدوار المنتظرة منها وخاصة في إطار العمل، ويبقى كذلك منوطا بمدى ما تمتلكه المرأة من الوعي بذاتها وبما هو متوقع منها من المساهمة، وهو ما يستوجب تحقيق تحررها من قيودها والإصر الاجتماعي المتراكم في كثير من الرموز القيمية التي ترتب المرأة في مقامات المجتمع ترتيبا سلبيا وسيئا ومنقطعا عن باقي إسهامات ومقامات باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، ولذلك فإعادة مطارحة عمل المرأة ووضعيتها الإنسانية ومقارنة وضعيتها رمزيا وماليا واجتماعيا مع وضعية الرموز الذكورية التي تكرسها حالة الهيمنة الذكورية التي يمارسها الرجل بكل قداسة وإقدام، فمن حيث العودة إلى ميراث العلاقات بين الرجال والنساء، فقد ساهم الرجل والمرأة عبر التاريخ في إنتاج مكونات ومفاصل العالم الاجتماعي وإعادة إنتاجه بغض النظر عن طبيعة هذه المساهمة.

.مو اقف نضالية يشهد بها التاريخ:

لقد كانت أغلبية المجتمعات ما قبل المرحلة الصناعية مجتمعات متفتحة على كثير من المجالات الإنسانية والعمالية والمهنية، وكانت في كثير من اتجاهاتها لا تقوم على فواصل محدّدة بين أنشطة النساء الإنتاجية والبيئية على مستوى البيوت وعلى مستوى المؤسّسات الصغيرة التي فتحت أبوابها لتشجيع النساء بالعمل فيها، هذا كله على الرغم من الإقصاء الممنهج والمبرمج للنساء عن ميادين السياسة والإدارة والتسيير والصحة والتعليم والمشاركة المجتمعية المشجعة في القطاعات العامة، غير أنه وبالنظر لتطور مختلف مجالات الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة وملكيته من جهة أخرى، ظلت المرأة تستفيد من هامش ولو ضيق في مجال الانتفاع بمختلف الفرص المهنية التي تتاح لها من اجل الصول على عمل يجعلها في راحة نفسية اجتماعية وقادرة على تحقيق ذاتها في وسط مجتمعي يزداد تعقيدا وتوترا سنة بعد أخرى.

إنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، تزايد عدد ونوع الفرص المهنية المتخصصة وغير المتخصصة لصالح النساء في سوق العمل الرسمي، وخاصة في عالم أوروبي خرج بخسائر اقتصادية كبيرة بعد خوض هذه الحرب، كان في حاجة كبيرة إلى إدماج كل الطاقات المتبقية في أعقاب هذه الحرب، كما أصبح العمل خارج البيت قضية مركزية ومسألة من مسائل حفظ هوية الانتماء إلى مجتمع معقد في أدواره ومهامه وإدارة مصالحه ومنافعه، وخاصة ما يتعلق ببروز مزيد من النظم والتشريعات المشجعة على هذا الاندماج بالنسبة للنساء في المجتمع الأوروبي المعاصر.

لقد وصلت الحاجة بهذه المجتمعات فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى استقدام أيدي عاملة من كل البلدان المصدرة للمهاجرين، ومن بينهم كثير من النساء العاملات واللواتي حصلن على مناصب عمل وشغل في كثير من هذه المؤسسات، وكان من بين القوى المهاجرة الكثير من الجزائريات والجزائريين، اللواتي حققن نجاحات بارزة في المجتمع الفرنسي، والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا والذي يمكن أن نطرحه لاستجلاء الظروف والمعطيات السوسيولوجية التي أحاطت: فهل التحاق المرأة بالعمل وحصولها على الشغل خارج البيت يعكس ارتقاءً تعليميا واجتماعيا تراكم بعد عدة تجارب وحيثيات، أم أنه يعكس فقط الرغبة في التحرر وكسر القيود والتخلي عن أطر السلطة التقليدية العرفية، وسعي منها مقابل كل ذلك إلى إثبات الذات وتحرك متضامن ومتواصل من أجل التحقق من عوامل وظروف ضمان مستقبلها في وضع زاد فيه تهميش المرأة وإبعادها من مجالات الحراك الاجتماعي اليومي.

هل هناك انشغال وقلق من أجل ملء برنامج حياتها بكثير من المقومات، خاصة إذا كانت فرص الارتقاء قليلة أو ضعيفة، وخاصة إذا لم تتحقق شروط الاستقرار النفسي – الاجتماعي، ومن بينها عدم وجود فرص لتحقيق حياة عاطفية سليمة تكون مضمونة عن طريق اختيار سليم وكفء للزواج، تضاف إليها حالات أخرى كالموت أو التهجير أو المرض المزمن أو مرض الزوج ووفاته ومعاناتها من مشاكل الترمل، بمعنى آخر يمكن أن نتساءل هل العامل المادي هو وحده عامل حاسم وفاعل في تحديد أسباب خروج المرأة للعمل وبحثها عن فرص الارتقاء المهني ضمن الحدود المقبولة لتوزيع الريوع أم هناك عوامل أخرى وراء ذلك ؟

- **لمحة من التحليل الحركي لبداية عمل المرأة:**

لقد أدت الحركة النسوية إلى ظهور سلسلة من النظريات التي اشتغل بها الحقوقيون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، والتي تحاول ضمن أبعادها ومكوناتها إلى تفسير عوامل التفاوت الاجتماعي، رغبة من أصحابها لإيجاد الحلول والتصورات والحدود الفكرية لإيجاد الطرق المناسبة لفهم الوضعية وللتغلب على جميع المعطيات المجتمعية النافذة التي تحدد فعليا الحالة الفعلية لتشكل وظهور واستمرار اللامساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء في مجتمع يفتقد لكثير من أسباب الاستقرار الاجتماعي،

على الرغم من اتفاق أصحاب هذه النظريات على أن المرأة لا تتمتع بوضع اجتماعي وبشروط اجتماعية. اقتصادية منصفة في المجتمع.

من الناحية التاريخية كانت هناك منعرجات حاسمة في تاريخ المجتمعات التي شهدت حروبا مدمرة، وبالتالي كانت الحرب عاملا رئيسيا من العوامل إن أول مناداة ذات طابع حقوقي وإنساني جاءت لتنصف المرأة في مجال التعليم والصحة والعمل، هي تلك التي ارتفعت بها أصوات نسائية إلى جانب أصوات بعض الحقوقيين لأجل إبراز مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية وحجم التضحيات الجسام التي كانت تقدمها بمقابل ضعيف، لقد كان صدور هذا النداء التاريخي الصارخ بين سنوات **1780 -1790** دون توقف ولا تراجعن وهكذا تراكمت النضالات وارتفعت مستوياتها وحجمها وصارت تعبر عن مواقف وطنية لا بد من معالجتها بطرق سياسية وإدارية جادة.

شهدت هذه السنوات بروز تنظيمات ومنتديات فاعلة للدفاع عن حقوق المرأة وكانت تعبر عن نضج كبير في الوعي النضالي النسائي وكانت بمثابة دعوة منظمة إداريا وحقوقيا وسياسيا بشكل دقيق ثم أثمرت هذه النضالات وبرزت قوتها في العقد الخامس من القرن التاسع عشر وفي ظل كل هذه التحولات العنيفة تشكلت ثلاثة اتجاهات حقوقية نظرية وهي:

. الاتجاه الحقوقي القائم على التأكيد على ضعف الطرح القائم باستبعاد النساء من العمل بحجة وجود الاختلافات الجنسية، بينهم وبين الرجال والمانعة لهم من احتلال مناصب عمل تليق بمقامهن ومؤهلاتهن.

. الاتجاه الحقوقي القائم على إيضاح أن العمل حق من حقوق الجميع، مهما كانت الصفات والفوارق التي تدعى جنسيا، وعملت على التأكيد بعدم جدوى أي مقاربة تدعي أن المشكل القائم هنا نابع من عدم التكافؤ الجنسي بين الرجل والمرأة.

. الاتجاه القائم على تشريح طبيعة العلاقة القائمة المميزة للأثر بين النساء والرجال، واعتبار أن المرأة مجرد موضوع للاستغلال من قبل الرجال، وعليه فقد تضمن هذا الاتجاه تسليط الضوء على طبيعة الاضطهاد الجنسي التي راحت النساء ضحيته في المجتمعات الغربية، إلى أن قامت الحركات الحقوقية النسائية بما يجب من مهام وأدوار دفاعية ضد القهر والاضطهاد الجنسي.

.المرأة العربية أمام منعرجات الوعي النضالي:

أما عن صورة المرأة العربية بما فيها الإشارة إلى نموذج المرأة في الوضعية الجزائرية الخاصة منذ استعادة السيادة السياسية، فهي حسب باحثة علم الاجتماع الثقافي . العائلي "**ليلى الصباغ**" في كتابها "نضالات **المرأة في التاريخ العربي**" تقول أنه لم تدون مكانة المرأة الاجتماعية ولم يسجل دورها من قبل المؤرخين والدارسين العرب، لأنهم كانوا يركزون حسب أولويات النشاط والتخصص الإعلامي والدراسي في كتاباتهم على أدق تفاصيل الأمور السياسية حتى التافهة منها، ويسعون لإبراز أهمية نمط حياة وتأثير شخصيات الساسة والحكام والأمراء، كشكل من أشكال تكريس الفكر التابع والتسطيحي، واعتبار هؤلاء هو التكريس الفعلي لنموذج المجتمع العربي، لكن تغيرت الأمور واهتزت كثير من قيم الولاء والخنوع والطاقة للإنسان العربي منذ مطلع القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر.

لقد أثارت قضايا وشؤون نهضة المرأة المعاصرة العربية والمرأة العربية الجزائرية بالخصوص وخروجها عن إطار القيم التقليدية السلبية والضارة والمذلة للمرأة العربية، وتحركها حركة اجتماعية ونضالية قوية ومنتفضة، معتمدة في ذلك على وحدتها ووعيها بقوة دورها الاجتماعي، وقامت بتقديم وتكريس مطالبتها الجادة برفع الاستبداد والظلم والقهر الذي لحق بها على مر التاريخ الذي انتظم شؤون المجتمع العربي، ورفع صوتها عاليا لإنهاء هيمنة الذكور ونزع الفوارق القائمة بينها وبين الرجل وفرض ومساواتها به في جميع مجالات الحياة والنشاط اليومي ويأتي على رأس ذلك المساواة مع الرجال في حق نيل الفرصة الكاملة في العمل.[1]،

ما لبثت المرأة العربية عموما أن نالت كثيرا من الحقوق التي طالبت بها عبر الكثير من المنظمات والمنتديات، وتنظيم مطالبها في إطار تشريعي وقانوني ملزم للجميع، واسترجاع الحقوق الأساسية عرفا ودينا وقانونا وعقلا التي حرمت منها على مدى عقود من الحرمان والتهميش، فقد كانت المرأة العربية جزءا قاعديا في النظام الاجتماعي الرسمي وكذلك يجب أن تكون وتعود سيدة نفسها والآمر على شؤونها الخاصة دون كفالة ولا وصية ولا إشفاق، فهي الركن الركين في نظام البيت دون تمييز في النوع الاجتماعي ولا الإنساني، وليس لجنسها أن يتعلم كيف يفكر بعقله [2] نتيجة الأطر القيمية التقليدية البالية والبائدة.

.الانتقال من ظروف الثورة الأولى إلى الثورة الثانية:

انتهت الثورة الأولى بأن نالت المرأة حقوقها المدنية، لكنها اكتشفت بمرور الوقت أنها مازالت تعاني من كثير من أشكال التبعية للرجل، وهو الذي له الحق في الأول والآخر وهو الذي له الحق أن يوافق أو لا يوافق على ما تطرحه أو ما تناله من حق، حيث اكتشفت أن التحرر الذي نالته باسم العدالة السياسية والأخلاقية في المجتمعات المختلفة ليس سوى تحرر مظهري[3]، وهو ما يذهب إليه الباحث "**فيصل جلول**" فيقول "أن حضور قضية المرأة عند الحكومات العربية الحديثة والمعاصرة، لا يتعدى تعيين وزيرة أو نائبة تلعب دورا يمكن أن يلعبه أي رجل وليس صعودها بالتالي مؤشرا لحركة نسائية حاضرة و فاعلة.[4]

الملاحظ أن هذه الحركات والثورات النسائية أكدت على مطالب كلاسيكية عديدة، كالتكافؤ في فرص العمل وغيرها من المطالب الاجتماعية البسيطة الأخرى، ومحاولة للوصول بقضية المرأة لمرحلة النضج أي مشاركة المرأة مشاركة جادة وفعلية في المجتمع، وإنه بالنظر إلى الموقع الاجتماعي للمرأة في الظرف الراهن هو بلا أدنى شك أقل وأدنى بكثير من الدور الذي تمارسه وأن واجباتها أكثر من حقوقها، وهو يمكن أن نطرح سؤالا حيويا قد يكون ضمن مجموعة أخرى من التساؤلات الحيوية المحلة: فهل حصولها على موقع اجتماعي مواز لموقع الرجل يعني أنها حصلت على اعتبار متكافئ لاعتبار الرجل؟ وهذا السؤال ينطوي بمضمونه على أعماق إحدى الإشكاليات التي عالجها ومازال يعالجها علم الاجتماع العائلي والثقافي والسياسي وحتى الديني، ولكن معالجاته لقضايا المرأة جاء ضمن الكيان أو النسق الاجتماعي أي من خلال وجودها و موقعها في المجتمع.

يؤكد علماء الاجتماع أن عمل المرأة خارج البيت لا يعد أمرا جديدا، فقد كانت هذه الأخيرة تؤدي عملها الحرفي في البيت أو في الحقل لساعات طويلة في إطار المجتمعات الزراعية التقليدية وهو جهد كبير كانت تبذله رغما عنها دون مقابل ولا ارتقاء اجتماع في إطار النوع الاجتماعي، غير أن تطور المجتمعات ووصولها إلى طور نموذج مجتمع الصناعة الحديثة اجتذبت المرأة إلى ميدان العمل سواء كان مصنعا أو مدرسة ... أو غيرها من أماكن العمل العديدة، بالنظر إلى ما تحتويه هذه الأماكن من ظروف العمل المناسب والشريف والقار كتخصيص أماكن خاصة للعاملات دون العمال، في مصانع ومؤسسات تقوم بشؤونها إدارات نسوية خالصة.

على هذا يمكن أن نطلق على المرأة العربية ماضيا وحاضرا بأنها "عاملة"، أكثر مما نسميها صاحبة مهنة وصاحبة منصب عمل قار ومؤمن ومضمون، من حين التحاقها بالعمل المأجور خارج المنزل ومشاركتها المادية والحيوية و الانفاقية في ميزانية الأسرة، وبالتالي فهي بعد كل هذا وذاك ليست سيدة أمرها بالوجه الحقوقي والقانوني، إنها مجرد أجيرة أو مسئولة في مؤسسة ما، بعد تحصلها على شهادة تكوين عالي، أو امتهانها حرفة معينة، وذلك تغير وضع المرأة تغييرا جذريا، حيث استطاعت الاتصال بالمجتمع الكبير، وأن تفرض وجودها في مجتمع ذكوري بالدرجة الأولى، بعدما أخذت فرصتها من التعليم كخطوة أولى، وتحررها ماديا بعدما كانت تابعة بصورة مطلقة للرجل وكأنها كائن ناقص ومعوق لا يقدر على أي شيء، حيث أضاف لها العمل دورا جديدا هو الكسب وإعالة نفسها وأفراد عائلتها.

.عمل المرأة هوية و انتماء وضابط اجتماعي:

أن وصول المرأة العاملة إلى هذه المكانة أدى بها إلى حصولها على حق آخر من حقوقها والذي شرعه لها الإسلام، وهو حرية اختيار شريك حياتها، بعدما كان وحده الأب أو رب العائلة الذي يقرر متى ومن تتزوج دون مشورتها ودون إذنها أو الأخذ برأيها في ظل القيم والأعراف المتوارثة، ففي الجزائر مثلا لقيت سياسة التعليم بعد الاستقلال والقائمة على مجانيته وديمقراطيته تجاوبا كثيرا في المجتمع حيث فتحت آفاق واسعة سواء للفتاة أو الشابة، للالتحاق والدراسة المتخصصة في الجامعات وإمكانية متابعة الدراسة بالخارج فضلا عن فتح مناصب الشغل لاستيعاب الأعداد الهائلة من فئة الفتيات والنساء خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

لقد أدرك القائمون على حركة البناء والتشييد بعد الاستقلال مدى فاعلية مساهمة المرأة في قطاع العمل، حيث أصبح عمل المرأة ضرورة ملحة لعملية التنمية ومطلبا أساسيا لتطوير البلاد، ولعل أهم ميزة تميز المرأة العاملة في الجزائر وغيرها من المجتمعات العربية هو ارتفاع نسبة هذه الفئة في قطاعات مهنية دون أخرى، فالتعليم والصحة يحتلان الصدارة بالمقارنة بقطاعات أخرى.

حظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام دولي كبير في وقت كانت قضية المرأة محصورة على الحركات النسوية والمجتمع المدني فقط، والتي دعت إلى تضافر الجهود لترقية المرأة وتفعيل وجودها في المجتمع باعتبارها احد العناصر الأساسية التي تقوم

علها التنمية في مختلف المجتمعات، ونتيجة للمسيرة الطويلة التي قطعتها المرأة في النضال من أجل النهوض بوضعها أصبحت هذه المرحلة المعاصرة مستقلة إلى حد كبير من حيث التوجيه والمراقبة، وأصبح لها الحرية في الاختيار والتقدير الكامل لرأيها ومع ذلك مازالت تحظى بعناية وحماية يساندهما القانون والرأي العام.[5]

محولات النضال النسائي المطورة لوضع المرأة العربية:

من خلال ما سبق نستطيع أن نحكم في الوقت الحالي على دور المرأة بالمعقد والمركب، فبالإضافة إلى ضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي دفعتها للأعمال المنزلية من ناحية هناك الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم العمل والأجر، ولكن هذا التعقيد يختلف حسب المراحل الأسرية للمرأة – فالمرأة غير المتزوجة تزاول عملها بنفس الكفاءة مع الرجل في حين المرأة المتزوجة تواجه صعوبات في التوفيق بين الوظيفة وواجباتها الأسرية (الزوج والأطفال)، فكثيرا ما يقابل عمل المرأة المتزوجة بالرفض بحجة عدم التوفيق بين مسؤولياتها في البيت والعمل خارجه، أي استمرار أداء مهامها في البيت على أكمل وجه مثلما هو الحال في عدم عملها خارجه.

كثيرا ما ربطت المرأة حاجتها للعمل بدافع الحاجة المادية وتأمين المستقبل المادي لها ولأسرتها، بالتالي فالنساء تلجا إلى الالتحاق بالعمل تحت ضغط ضرورة اقتصادية ملحة لكي يعلن أنفسهن وأطفالهن وآبائهن أو حتى أزواجهن في بعض الأحيان عندما يمرضون أو تكون دخولهم من الضالة بحيث لا تفي بالتزامات الأسرة.[6]

غير أنه في الوقت الحالي تغير هذا المفهوم لدى شريعة واسعة من النساء، فأهمية العمل بالنسبة للمرأة إنما أصبح يدور حول تحقيق المركز الاجتماعي والمكانة، هذا فضلا على استقلالها المادي بكل شؤونها الخاصة التي تعنيها هي بدرجة أساسية وتغمها عن الرجل، وبالتالي أصبح منطلق الالتحاق بالعمل لدى المرأة ليس فقط عاملا ماديا بل له أبعاد أخرى:

. تحقيق الذات والمكانة .

. تحقيق المركز الاجتماعي.

. اكتساب مهارات جديدة ومواجهة الحياة.

. الاتصال بالعالم الخارجي .

. محاولة تجسيد تكوينها العلمي والعملي في الميدان .

هناك من النساء العاملات من نجدهن ميسورات الحال ويتمتعن بمستوى معيشي لا باس به، إلا أنهن يفضلن العمل في أماكن مهنية نوعية تعطي لهم الحق بالجمع بين نوعية المهنة الممارسة تحقيق الاستقلالية المرتبطة بممارسة السلطة المستقلة بعيدا عن تأثيرات المجتمع الذكوري، فالأعداد الهائلة التي تتخرج من الجامعات والتي تشكل الإناث النسبة الأكبر فيها، لا تنتظر منها بعد التخرج والحصول على الديبلوم أن تقبع في البيت بل تراها تسعى لتجد لنفسها مكانة وقوة وحضورا في عالم الشغل والعمل حتى في مناصب لا تتناسب مع مستواها التكويني ولا مع التخصص الذي درسته، فنجدها تقبل بأدنى المناصب والمراتب والمهن فقط لكي تقول أنها تعمل، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن المرأة أصبح لايهمها العائد المادي الذي يكون نتيجة عملها بقدر ما يهمها الحصول على الحرية وتحقيق الذات، وبالتالي فهي بهذا تقصي نفسها من مراكز القوة والتأثير داخل المؤسسات وتكتفي بشبه وظائف وتحرم نفسها من التطور وإحراز التقدم في مجال تكوينها.

. خبرات التحليل السوسيولوجي لقضايا المرأة:

يشير المختصون السوسيولوجيون في عالم الشغل إلى أنه هناك ميل إلى استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيدا عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات كما أنها دون مستوى الدخل الذي يحققه الرجل، حيث يرد علماء الاجتماع بأن السبب في ذلك هو أن النساء يمارسن جملة من الخيارات التي تؤثر في أنماط استخدامهن في سوق العمل فالتحديات العملية ومواقف العائلة والمجتمع والمعايير الثقافية هي التي تحكم هذه الخيارات والقرارات على حد السواء.[7]، ويتلخص الوضع الحالي للمرأة في أغلب المجتمعات بأدراج نفسها في قوالب اجتماعية جديدة ذات علاقات اجتماعية متشابكة في المجتمع علاوة على الأسرة التي تحويها أو التي تكونها وذلك من خلال العمل.

ليس هناك شك في أن كل الظروف التي في آخر المطاف كانت نظريا وواقعيا لصالح المرأة، حيث وجدت هذه الأخيرة عمق وأهداف التوجهات التحررية في المناخ المناسب لها، بحيث أصبح الرجل يتحمل مسؤولية أدوار تتناقض مع أدواره التقليدية، كالقيام بالأعمال المنزلية من الزوجة، هذا من ناحية، من ناحية أخرى استفادتها من التسهيلات

التي أصبحت توفرها لها الحياة المعاصرة كوفرة الأجهزة الكهرو . منزلية والأطعمة الجاهزة، كما أن ظهور وسائل منع الحمل وتنظيم الولادات أصبحت متوفرة لكلا الزوجين في الوقت الحالي، مما يخفف عليها من أعباء تربية الأطفال، والتفرغ قدر المستطاع لعملها ومستقبلها المهني.

غير أن المدقق في حياة المرأة العاملة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، يلاحظ أن تضاعف العبء وتزايد الأشغال بسبب المسؤولية الملقاة عليها داخل الأسرة والعمل خارجها، ولذلك نجدها تسعى جاهدة للتوفيق بين عملها ورعاية أسرتها بشتى الوسائل يدفعها في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بالمربية والمدرسة الخصوصية ودور الحضانة في سبيل المحافظة على أسرتها وعملها كي لا تتهم من طرف الزوج خاصة بالتقصير في واجباتها.

. خاتمة:

إن الخط الذي تقف فيه المرأة وتشد بحبليه (الأسرة والعمل) يكلفها في غالب الأحيان غاليا فكثير من النساء العاملات يعانين الإرهاق والتعب بسبب التفاني في العمل والتفوق فيه من جهة وإرضاء أفراد أسرتها من جهة أخرى وإلا أصبحت عرضة للأحكام القاسية كالإهمال والتقصير إلى درجة أن بعض المختصين يعدون عمل المرأة احد أهم العوامل في انحراف الأطفال والطلاق، وحتى تفكك الروابط القرابية نتيجة الضغط المتزايد الذي تفرضه الحركات النسوية للحصول على مزيد من الحقوق للمرأة في مجال الأسرة والعمل حققت هذه الأخيرة في الدول المتقدمة وحتى دول العالم الثالث قفزة نوعية رغم تماطل بعض الأطراف في تحقيق الإدماج الكامل للمرأة في قطاعات عدة خاصة منها الحساسة.

حيث ترى رموز هذه الحركات أن الذي أنجز ليس في مستوى الطموح الذي تصبوا إليه المرأة ما يدفعها (المرأة) إلى المزيد من بذل الجهود في سبيل بلوغ أهدافها والرضى عن مكانتها دون قيود أو فواصل مع الرجل في شتى المجالات .

ISSN :2353 - 0529
EISSN : 2600-643x

.قائمة المراجع:

(1) **معن** خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة** ، درا الشروق ، الأردن ، 1994، ص172.
(2) سناء الخولي، **الأسرة و الحياة العائلية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص105 .
(3) **نفس المرجع** ، ص105.
(4) **مرجع سابق**، ص182.
(5) **مرجع سابق**، ص97.
(6) **نفس المرجع** ، ص103
(7) أنتوني غيدنز ، **علم الاجتماع** ، **تر:فايز الصباغ** ، مركز لدراسات الوحدة العربية ، ط4 ، بيروت ، سنة 2005 ، ص 455.